



PROVISIONAL

A/PV.2266
11 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

مقرر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والسادسة والستين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة (1 من تشرين الأول / أكتوبر 1974 الساعة 15/00

الرئيس : السيد / باتسو (نائب الرئيس) (رومانيا)
شم : السيد / بوتفليقة (الرئيس) (الجزائر)

— مركز الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لدى الجمعية العامة : مشروع قرار مقدم من البلدان التالية / ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا ، اللوكسمبورغ ، المملكة المتحدة ، هولندا . (102)
— مركز مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لدى الجمعية العامة : مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، كوبا ، فنغوليا ، هنغاريا . (111)

— انتخاب خمسة من اعضاء مجلس الأمن غير الدائمين . (16)

يتضمن هذا المحضر نصوص النلمات المطبوعة اصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للنلمات المطبوعة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص النلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها " بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل " الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1974 فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون 13 تشرين الثاني / نوفمبر 1974 .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70179/A

البند ١.٢

مركز الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لدى الجمعية العامة : مشروع قرار مقدم من البلدان الآتية : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيرلندا ، إيطاليا ، بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا ، اللوكسمبورغ ، المملكة المتحدة ، هولندا (A/L. 734)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نتناول الآن البند ١.٢ من جدول الأعمال ، " مركز الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لدى الجمعية العامة " . لدى الجمعية العامة " . وأعطى الآن الكلمة لممثل فرنسا الذي يريد أن يقدم مشروع القرار الذي جاء في الوثيقة : A/L. 734 .

السيد / جورينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : انني ان أتحدث كممثل للبلاد التي تحتويها السوق الأوروبية المشتركة ، يشرفني أن أقترح على الجمعية العامة الموافقة على مشروع القرار التالي :

" إن الجمعية العامة ، ان ترفب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، تطلب الى الأمين العام دعوة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي للاشتراك في دورات الجمعية العامة ، وفي اعمالها بصفة مراقب . "

ان الطلب الذي تقدمه السوق الأوروبية المشتركة ، والتي أتحدث باسمها ، هو باسم السوق الأوروبية المشتركة ، وباسم اعضائها ، بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى . وكم سيسعد السوق الأوروبية المشتركة أن يحظى طلبها هذا بالرد الايجابي من جانب الجمعية العامة .

ولست بحاجة لأن أذكر الخطوات التي أدت الى وحدة أوروبا ، والتي اتسم بها تاريخ شعوبنا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لقد كانت أوروبا منهاره ، وكانت شعوبها تشعر بأحقاد عميقة ، ثم خرجت بارادة استطاعت أن تتغلب على مآسي الماضي حتى تبني يدا في يد ، وتصل بالتالي الى التقدم والرخاء .

ونحن لا ندعي أن هذه الجهود قد نجحت كلها ، أو أن الطريق الذي علينا أن نصنعـه لا توجد به عقبات ، ونحن لانخفي أن علينا أن نبذل جهودا كبيرة لتحقيق كل أهداف الدياجمة التي وضعت في اتفاقية روما ، وهي أهداف ترمي الى تحقيق تعاون اقتصادى كبير بين هذه الدول ، وقد فوضت الدول الموقعة عليها ، للأجهزة الخاصة باختصاصات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف .

ومن ضمن أهداف معاهدة روما ، وضع أسس وحدة وثيقة بين الشعوب الأوروبية ووحدة متزايدة بينها .

وما حققناه حتى الآن معا في مجال التبادل التجارى ، والسياسات المشتركة وخاصة فـى السياسة الزراعية المشتركة ، والمساعدة في سبيل التقدم هي جهود كبيرة في الواقع ولهذا السبب فان وضع التعاون المستمر بين الجمعية العامة ، وبين سوقنا المشتركة يبدو لنا أنه قادر على أن يقدم مزايا كبيرة للطرفين .

إن الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، التي ارادت أن تضع حدا للحروب الأوروبية لا يمكن أن تخدم سوى السلام والتوازن الدوليين . تلك هي النقطة الثانية التي أريد أن أتحدث فيها الآن باختصار . إن الجمعية تدرك الوقائع وتعترف أن دول السوق الأوروبية المشتركة تشارك في مصالح واحدة بل ومصير واحد ولا توجد بلد منها ترفب أو تستلجح أن تمارس السيادة على دولة أخرى . إن أجهزة وهيئات السوق الأوروبية المشتركة تعكس رغبة عميقة الجذور للتوازن ، وفي هذا ضمان للأمن والسلام فيما بينها ، وأريد أن أضيف هنا أن الارادة البناءة للسوق الأوروبية المشتركة قد ظهرت بوضوح في ديباجمة المعاهدة التي وضعت في روما ، والتي أعلن فيها الموقعون عليها أنهم سوف يلتزمون بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

لقد تحدثت عن ارادة التقدم ، وعن ارادة اقرار السلام بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، وأريد أن أؤكد أخيرا وبصفة خاصة ، ارادتها في التعاون .

إن سوقنا المشتركة مفتوحة تماما على العالم الخارجى ، وغير مقصورة على تنظيم التبادل فـى داخل حدودها ، بل انها تود أن تساهم بفكر مفتوح في مفاوضات تعريفية دولية ، وهي مستمرة وسوف تستمر في ذلك الاتجاه الانفتاحي لخدمة التجارة الدولية ، وهي تريد من جهة أخرى تدعيم الاتجاه الى منح الأولويات للدول النامية سواء أكانت مشتركة معها أم لا .

وأريد هنا أن اذكر أيضا العلاقات الوثيقة التي تربط السوق المشتركة ببلدان نامية كـ... أعضاء في هذه المنظمة .

إن السوق المشتركة قد بدأت منذ زمن طويل في تقديم مساعدة الى هذه البلدان ، سواء كانت هذه المساعدة في اطار اتفاقية ياووندا ، والتي تجددت مبادئها في مؤتمر كنجستون في يوليه الماضي ، أو كان الأمر يتعلق بمساعدة المعونة الغذائية التي زاد حجمها زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة ، أو كان الأمر يتعلق اخيرا بالمساعدة العاجلة التي قدمتها في خلال الأزمت الأخيرة التي تعرضت لها بعض البلدان .

وإذا تحدثت عن الجوانب الاجرائية الخاصة بالتعاون بين الجمعية العامة ، وبين بلدان السوق الأوروبية المشتركة فاني أقول أن التعاون الذي نريده له سابقة فان السوق الأوروبية المشتركة لها منصب مراقب في برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وفي أجهزة أخرى . وقواعد المنظمة قد حددت صفة المراقب . فيمكن له أن يطلب الكلمة في مؤتمراتنا أو في اجتماعاتنا أو في فرق الأعمال التي تنشأ عنها . وتريد السوق الأوروبية المشتركة أن تشترك بفاعلية في دورات الجمعية العامة ، وفي الهيئات العاملة لهذه الجمعية العامة .

ونظرا لحجم الأعمال التي تغطيها اتفاقية روما ، فان اشتراك السوق الأوروبية المشتركة لا يمكن أن يكون مقصورا على نشاط اللجنة الثانية ، وسوف تفعل ذلك بروح من المشاركة البناءة . وهي تعتقد أن أجهزة الأمم المتحدة سوف ترحب بذلك في المستقبل .

السيد / اوجيو (نيجريا) : (الكلمة بالانجليزية) أود أولا أن أخفف من مخاوف من قدموا هذا المشروع ، وأن أقول لهم أنني لا أنوى معارضته . كثيرا ما يقال أن الأمم المتحدة كثيرة الكلام ، قليلة العمل . وإذا جازلي أن أقول ذلك ، فان الحلقة المفقودة هي حسن النوايا والاخلاص في الهدف . وك رئيس للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ، فقد أعجبت بالادانة الاجماعية لسياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام الحكم في بريتوريا . إن يقنلة كل الدول الاعضاء في تنفيذ قرارات هذه المنظمة شيء ضرورى لضمان أن نقرن قولنا بالعمل . وفي هذا الصدد أود أن أذكر بقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٣ (٢٧) ، التي تمت الموافقة عليه في ١٥ نوفمبر

سنة ١٩٧٢ ، وفي الفقرة العاملة ١٣ من هذا القرار ، فان الجمعية العامة ، طالبت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة باتخاذ الخطوات الضرورية لمنع تقديم أى مساعدة تجارية ، أو أى تسهيلات أخرى لحكومة جنوب افريقيا ، ممارسات تمارس سياستها الخاصة بالفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ، وتواصل تحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وأنا أعرف أن حوالي نصف التجارة الدولية لجنوب افريقيا ، تتم مع دول السوق المشتركة ، كما أن ٧٥٪ من الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا تأتي من دول السوق المشتركة ، كذلك فأني أفهم أن بعثة جنوب افريقيا في بروكسل تنوى أن تدخل في مفاوضات من أجل الحصول على امتيازات تجارية . اذا كان ذلك صحيحا ، فانه يمد انتهاكا للالتزام الدول الأعضاء في السوق المشتركة وفقا للميثاق . ونحن لا نستطيع باعتبارنا أعضاء مخلصين في الأمم المتحدة أن نسكت على موقف يحتمل بأن يضر بالموقف القوي للمبدأ الذي ظلت المنظمة دائما تتعذه فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى غير الانسانية . ومن هنا فانه مما يتصل ببحث الطلب الذى تقدمت به السوق الأوربية المشتركة للحصول على مركز مراقب ، نود أن نعرب عن أطلنا في أن السوق سوف تلتزم التزاما كاملا بكل قرارات الأمم المتحدة . واني أكرر ، بكل هذه القرارات .

وبروح الرغبة في تطوير نظام اقتصادى جديد ، الأمر الذى ساد تفكير الأمم المتحدة منذ عقد الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة في ابريل ومايو من هذا العام ، فان وفد بلادى يرغب في أن يعرب عن أمله أيضا في أن تسهل السوق المشتركة الانتهاء قريبا من عقد الاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات مع الدول الافريقية ودول الكاريبي ودول المحيط الهادى . *

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : طلب ممثل فرنسا أن يأخذ الكلمة للرد على بعض النقاط التي أثارها السيد ممثل نيجيريا ، وادعوا السيد ممثل فرنسا للكلام .

السيد / جورينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : انني أفهم تماما ، واحترم الدوافع التي دفعت السيد ممثل نيجيريا الموقر أن يتحدث الآن كرئيس للجنة التمييز العنصرى . ونحن نعرف جميعا العمل الكبير الذى أداه ويؤديه ممثل نيجيريا بهذه الصفة ، ولكنني أريد أن أطمئن صديقنا وزميلنا سفير نيجيريا على عكس مخاوفه ، فلا توجد أية مفاوضات بين السوق الأوربية المشتركة وبين جنوب افريقيا . وليست هناك أية نية من جانب هيئات السوق الأوربية المشتركة في الدخول في مثل هذه المفاوضات مع جنوب افريقيا . ولا توجد حاليا أية معاهدة أو أية اتفاقية بين السوق الأوربية المشتركة

* تولى الرئيس الرئاسة .

وبين جمهورية جنوب افريقيا . بل على العكس من ذلك ، وكما يعرف بالتأكيد السيد ممثل نيجيريا الموقر ، فان ثمانية عشر بلداً افريقي مشترك في السوق الأوروبية المشتركة ، كما أن أربعين دولة من افريقيا ومن البحر الكاريبي ومن المحيط الهادى قد بدأت في كنجستون في تموز/يوليه الماضي مفاوضات واسعة مع السوق الأوروبية المشتركة بهدف تجديد اشتراكها أو في الحصول على صفة مشترك مع السوق . ولست بحاجة الى أن أنكر أن كل البلاد الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة قد أظهرت رأيها بحسم ، وعارضت سياسة الفصل العنصرى . وأضيف الى ذلك انها كلها قد وقعت وصدقت على الاتفاقية الأوروبية عن حقوق الانسان والحريات الأساسية التي تمثل انتقاداً جديداً لسياسة التمييز العنصرى . وانسنى سعيد بأن أؤكد للسيد ممثل نيجيريا ، أن السوق الأوروبية المشتركة والدول التسع التي تشكلها تفكر دائماً في الا تفعل أى شيء يكون من شأنه أن يهدد سياسة التمييز العنصرى .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعتقد أننا قد استمعنا الى آخر تحديث في هذا البند وهو البند ١٠٢ ، وأرجو أن أعرف اراءكم بصدد مشروع القرار A/L.734 المعروض علينا الآن في هذا الصدد . اذا لم تكن هناك أية معارضة أخرى هل أعتبر أن ذلك موافقة من جانب الجمعية العامة على مشروع القرار هذا .

(ووفق على مشروع القرار) /قرار ٣٢٠٨ - ٢٩ [

البند ١١١

مركز مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لدى الجمعية العامة :

مشروع قرار مقدم من البلدان الآتية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، كوبا ، منغوليا ، هنغاريا (A/L.735)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ننتقل الآن الى البند (١١١) النقطة الثانية من جدول أعمال اليوم " مركز مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لدى الجمعية العامة "

وأعطي الكلمة لممثل بلغاريا الذي يريد أن يقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.735 السيد / جروريف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : بناء على تعليمات من حكوماتها ، فان وفود بلغاريا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وكوبا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية ، وهنغاريا ، ومنغوليا ، وبولندا ، ورومانيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، قد طلبت أن ندرج في جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بنداً جديداً بعنوان " مركز مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لدى الجمعية العامة " .

والحق أنه في الاجتماع العام السابق ، وافقت الجمعية العامة على توصية اللجنة العامة لادراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة ، وحولتها للجمعية العامة لمناقشتها .
واليوم فان الجمعية العامة مطروح عليها مشروع قرار في الوثيقة A/L.735 ، ونصه كالاتي :
" إن الجمعية العامة ،

إن ترفب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ،
تطلب الى الأمين العام دعوة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الى الاشتراك في دورات
الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب . "

في المذكرة التفسيرية المتضمنة في الوثيقة A/9744 ، هناك سرد كامل للأسباب التي من أجلها تعتبر بلادنا أنه من الضروري بالنسبة لمجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أن يمنح صفة المراقب في الجمعية العامة ، الأمر الذي سرف يمكنه من الاشتراك في أعمال لجان هذه الجمعية ومؤتمراتها وغيرها من الأجهزة في بحث الأمور الهامة .

ان وفد بلغاريا أتاحت له الفرصة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر لكي يقدم للجنة العامة للجمعية العامة بعض الحجج الإضافية تأييدا لطلب واضعي الوثيقة A/9744 وهم في الوقت نفسه الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار الذي يشرفني أن أعرضه اليوم نيابة عنهم .

أود أن أذكركم بأن الدول الاشتراكية تعلق أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في حل المشاكل الدولية ، وفي دعم السلام ، وفي التنمية والتعاون بين كل الدول على أساس مبادئ الميثاق . ونحن نشعر بالارتياح لأن المبادئ التي على أساسها يمكن للتعاون بين الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، ونقصد بها المساواة الكاملة واحترام سيادته والمزايا المتبادله والتفاهم المتبادل والكفاءة العاليه في التعاون من اجل كل الدول ، هذه كلها مبادئ تتفق مع مبادئ واغراض الأمم المتحدة .

وعلى أساس النظام الاشتراكي للانتاج ، فان هناك استخداما كاملا للإمكانات الموجودة فني التقسيم الاشتراكي للعمل ، كذلك فان الدول الأعضاء في المجلس قد حققت قدرا عاليا من التنمية الاقتصادية . والآن فان الدول الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة التي تمثل أراضيها ١٨ ٪ من أراضي كوكبنا هذا ، ويمثل سكانها ٩٥ ٪ من سكان العالم مسؤولون عن أكثر من ٣٣ ٪ من الانتاج الصناعي العالمي بالمقارنة بـ ١٨ ٪ في عام ١٩٥٠ .

ان دعم الدول الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لا يؤدي الى خلق مجموعات اقتصادية مغلقة ، والدليل على ذلك ، التعاون المتعدد مع الدول الخارجية في اطار المجلس . ان الدول الاشتراكية على استعداد على أن توزع تعاونها مع كل الدول بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية أو السياسية ، على أساس من المساواة والاستقلال والمزايا المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ان مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة يعطي اهتماما كبيرا لعلاقاتنا الاقتصادية مع الدول النامية وان الدول الأعضاء في المجلس تقدم لهذه الدول مساعدة وتعاون اقتصادي وتكنولوجي

ومساعدات في تنمية صناعاتها وغير ذلك من فروع في الاقتصاد الوطني لهذه البلاد . والآن فان الدول الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية تقدم مساعدات للدول النامية لانشاء حوالي ٢٩٠٠ مصنع ، وفي تنفيذ مشروعات اقتصادية أخرى ، وهناك أيضا تعزيز للتعاون الشامل بين المجلس وبين الدول النامية . وفي بنك الاستثمار الدولي الذي يقيمه أعضاء المجلس ، هناك فرع لتمويل وتقديم مساعدات لهذه الدول . كذلك فان صندوقا خاصا قد تم انشاؤه لتقديم منح دراسية لتدريب كوادر وطنية ، كذلك فان الدول الأعضاء في المجلس سوف تواصل دعم وتعزيز تعاونها مع الدول النامية وسوف تؤيد هذه الدول في نضالها من أجل الاستقلال الاقتصادي ، وتساعد في جهودها الرامية الى تصفية العلاقات غير العادلة المفروضة عليهم من سياسة الامبريالية والاستعمار الجديد .

وكما نعرف فان مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة يتعاون بمختلف الطرق مع أكثر من عشرين منظمة دولية حكومية وغير حكومية وكذلك مع المنظمات العلمية والتكنولوجية بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي " والاونكتاد " ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو " واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا وغيرها .

وهناك دور هام في العلاقات بين دولنا ، ويقوم به البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية ، وسوف يؤدي هذا البرنامج الى تحسن في التقسيم الدولي لاشتراكية العمل ويؤدي الى تعزيز الانتاج الاشتراكي في كل دولة ، ومن أجل الاسراع بقدرتها على الاستفادة من مميزات العلم والتكنولوجيا ، وهذا يفتح امكانيات جديدة لمزيد من المساواة بين معدلات التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في هذا المجلس .

وفي هذا الصدد فاني أود أن أغير الموضوع بعض الشيء ، وأقول بضع كلمات كممثل لجمهورية بلغاريا الشعبية .

انه بفضل التعاون بين بلغاريا والدول الاشتراكية الأخرى في اطار مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، فان بلادنا ، بلغاريا ، في فترة تاريخية قصيرة استطاعت أن تتغلب على تخلفها الاقتصادي ، وأن تحقق نجاحا كبيرا في كل فروع الاقتصاد والعلم والثقافة . وكانت بلغاريا دولة زراعية معروفة فقط بزراعتها ، ولكننا اليوم أصبحنا دولة ذات صناعة متقدمة وزراعة تتسم بالميكنة . وفي خلال ثلاثين عاما من البناء الاشتراكي فان النسبة بين الزراعة والصناعة تغيرت كثيرا . فبعد أن

كانت ٢٥ الى ٢٥ ٪ ، أصبحت ٨٠ الى ٢٠ ٪ لصالح الصناعة ، كما حدثت تغيرات كبيرة في هيكل صناعتنا ، الأمر الذي جعل من الممكن تحقيق تنمية سريعة في فروع عالية الكفاءة مثل الإلكترونيات وصنع الآلات والطاقة والصناعات الكيماوية والمعدنية .

إن رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية - تودور زوكوف - أثناء الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الاقتصادي التي عقدت للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء المجلس قال " إن شعبنا قد حقق انتصاراته التاريخية في الأسرة الأخوية لدول المجموعة الاشتراكية بالتعاون الوثيق والمساعدات المتبادلة بين هذه الدول ، ونحن ندرك بوضوح أن المهام الصعبة التي تواجهنا يمكن أن نحلها بنجاح عن طريق المشاركة الكاملة لدولتنا في التقسيم الدولي الاشتراكي للعمـل ، وفي ظروف من التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة مع الدول الاشتراكية الأخرى . "

إن الموقف السياسي الجديد ، والاتجاه الاساسي فيه ، الاتجاه نحو الانفراج السياسي ، يخلق الأهداف والظروف الموضوعية للتنمية ولاكمال التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي فيما بين كل الدول بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية ومستوى تقدمها خارج وداخل الأمم المتحدة . إن اشترك مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة في عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف يؤدي - ونحن مقتنعون بذلك - الى تعزيز تنمية عملية اعادة العلاقات الاقتصادية الدولية الى حالتها الطبيعية وتنفيذ القرارات التقدمية للدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، وبأسم مقدي مشروع القرار رقم A/L.735 فاني أود أن أعرب عن اعتقادي بأنه سوف يحظى بتأييد اجماعي من جانب الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : نثارا لأنه لا يوجد محدثون آخرون فاني أقترح عليكم اتخاذ قرار بصد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.735
إذا لم يكن هناك اعتراض ، فهل أعتبر أن الجمعية العامة قد وافقت على مشروع القرار هذا .
(ووفق على مشروع القرار) [قرار ٣٢٠٩ - ٢٩]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الآن الكلمة للسيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لتوضيح موقفه .

السيد / بنيت (الولايات المتحدة الأمريكية) : (الكلمة بالانجليزية) : إن وجهة نظر وفد بلادي فيما يتعلق بالقرارين الذين تمت الموافقة عليهما اليوم تقوم على أساس حقيقة هي أن التطورات في أوروبا في اتجاه مزيد من التكامل وخاصة في المجال الاقتصادي ، أمر هام ومفيد . ويوجه خصاص فاننا نعتبر الطلب المتضمن في الوثيقة A/L.734 المقدم من السوق الأوروبية المشتركة الذي ترتبط معه الولايات المتحدة بعلاقات وثيقة أمر يعكس هذا التطور بشكل يثير السعادة والأفتياط . إن الطبيعة الخاصة للتكامل الاقتصادي في أوروبا لا شك يمكن تعزيزه من خلال التعاون مع الأمم المتحدة . إن البيانات الواضحة التي تم تقديمها ، في اللجنة العامة حول هذا الموضوع ، ثم اليوم مرة أخرى ، فيما يتعلق بهذين القرارين ، توضح أن هذه الطلبات ذات طبيعة خاصة تتصل بهذا التطور وتتصل بمواقف معينة وتتفق تماما مع الأساليب السابقة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنح صفة المراقب . وأعتقد أن هذا ينطبق بنفس القدر على القرارين اللذين تمت الموافقة عليهما ، ولهذه الأسباب فان الولايات المتحدة تشعر بالسعادة لكي تكون جزءا من الاجماع الذي وافق على هذين القرارين .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الآن الى المتحدث الأخير وبذلك ننتهي من البند ١١١ من جدول أعمالنا .

انتخاب خمسة من أعضاء مجلس الأمن فير الداعمين .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن نتناول هذه النقطة الأخيرة من جدول أعمالنا هذا المساء أريد أن أعطي الكلمة لممثل جواتيمالا حتى يساعد الجمعية على اتخاذ قرار في هذا الموضوع نظرا لأن مجموعته لم تتح لها الفرصة لتذيع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب .

A/PV. 2266

السيد / فيلجران - كرامر (جواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : إن وفد جواتيمالا يشرفه أن ينقل الى الجمعية ممارسة لمسؤوليته كرئيس لمجموعة امريكا اللاتينية ، أن ترشيح جيانا كمضو فسير دائم في مجلس الأمن سوف يحظى بالتأييد الاجماعي لمجموعتنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : النقطة الأخيرة من جدول أعمالنا بعد ظهر اليوم هو انتخاب خمسة من أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين يحلون محل الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين تنتهي عضويتهم في ديسمبر سنة ١٩٧٤ . وهم النمسا واستراليا واندونيسيا وكينيا وبيرو . ولا يمكن انتخابهم مرة أخرى ، لذلك فلا يمكن ترشيحهم .

وبالإضافة الى الأعضاء الخمسة الدائمين فان مجلس الأمن في سنة ١٩٧٥ سوف يضم كوستاريكا والعراق وموريتانيا وجمهورية بيلوروسيا السوفياتية الاشتراكية وجمهورية الكاميرون المتحدة . وعلى ذلك لا يمكن ترشيح هذه الدول الخمسة أيضا . ومن بين الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين سوف يكونون في ١٩٧٥ ، ثلاثة ينتمون الى دول افريقيا وآسيا وعضويتهم الى أوروبا الشرقية وعضو ينتمي الى امريكا اللاتينية . ووفقا للفقرة ٣ من القرار (١٩٩١ / A / ١٨ - د) في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ فان الأعضاء غير الدائمين الذين سيجري انتخابهم يجب أن يكون توزيعهم على النحو التالي :

٢ من دول افريقيا وآسيا ،

١ من دول امريكا اللاتينية ،

٢ من دول أوروبا الغربية ومن الدول الأخرى .

وإن بطاقات الانتخاب قد راعت هذا التوزيع ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، سيتم الانتخاب بالاقتراع السري ولا يجوز تقديم مرشحين .
والآن توزع بطاقات الانتخاب .

وأرجو من السادة المندوبين استخدام البطاقات التي توزع عليهم فقط وكتابة أسماء الأعضاء الخمسة الذين يريدون التصويت لهم . وأذكركم مرة أخرى أنه لا يجب أن تحتوى البطاقات اسماء الأعضاء الخمسة الدائمين أو اسماء الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين تنتهي مدة عضويتهم أو الأعضاء الخمسة الذين هم فعلا أعضاء غير دائمين لسنة ١٩٧٥ . وأي بطاقة تحتوى على أكثر من خمسة أسماء سوف تكون لاغية .

بدعوة من الرئيس تولى السيد را^١ (كندا) والسيد مويرز برجر (جمهورية المانيا الديمقراطية)

عدد الأصوات .

أجرى الانتخاب بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اقترح رفع الجلسة لمدة ٣٠ دقيقة لفرز الأصوات .

رفعت الجلسة الساعة ٣٥ : ١٦ وعادت للانعقاد الساعة ٠٥ / ١٧

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : إن نتيجة التصويت الخاص بانتخاب خمسة من أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين هي كالآتي :

١٢٩	<u>عدد بطاقات الانتخاب</u>
لا شيء	<u>الأصوات الباطلة</u>
١٢٩	<u>الأصوات الصحيحة</u>
لا شيء	<u>الغائبين</u>
١٢٩	<u>عدد الأعضاء المصوتين</u>
٨٦	<u>الأغلبية اللازمة</u>

عدد الأصوات التي حصلت عليها كل دولة :

١٢٧	السويد
١٢٥	إيطاليا
١٢٣	غيانا
١٢٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٢١	اليابان
٢	ليبيريا
١	بوليفيا
١	البرازيل
١	الكونغو
١	كوسا
١	فنلندا
١	الهند
١	نيجيريا
١	زامبيا

ولحصولها على أغلبية الثلثين المطلوبة فان البلاد التالية قد انتخبت أعضاء غير دائمة فسي
مجلس الأمن لمدة عامين اعتبارا من أول كانون الثاني /يناير سنة ١٩٧٥ :
 غيانا ، ايطاليا ، اليابان ، السويد ، جمهورية تنزانيا المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن اهنيء البلدان التي أنتخبت الآن أعضاء غير دائمة
 في مجلس الأمن وبأسمكم جميعا أشكر فارزي الأصوات لمساعدتنا .
 قد أنتهت الجمعية العامة الآن من تناول البند ١٦ من جدول أعمالها وقبل أن أرفعه
 الجلسة ، أود أن أذكركم أن يوم الاثنين ٤ تشرين الأول /أكتوبر سوف ن عقد هنا جلستين عامتين ،
 وسوف ندرس فيهما البند ١٠٨ من جدول الأعمال " قضية فلسطين " .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠
